استقالات في «وربة» و«ألافكو»

أفاد بنك وربة بأن عدنان سلمان سلطان السالم رئيس المجموعة المصرفية قد استقال من منصبه من العمل بالبنك واعتبار آخر يوم عمل له الخميس 31/12/2015 وقد تم تكليف خالد جاسم عبدالعزيز السبيعي رئيس قطاع المبيعات وقنوات التوزيع بالقيام بأعمال ومهام عدنان السالم. الى ذلك وافق مجلس إدارة شركة ألافكو لتمويل شراء وتأجير الطائرات (ألافكو) على قبول الاستقالة المقدمة من عبدالمحسن حمد الحمد من عضوية مجلس إدارة الشركة اعتبارا من تاريخ 2015ـ9ـ15 وذلك نظرا لظروف تحتم عليه عدم تقلده لمنصب عضو مجلس إدارة في أي شركة مدرجة.

3,8 مليارات دينار ودائع البنوك المحلية لدى «المركزي».. مشكلة 23٪ من سيولة القطاع

كيف تتوزع سيولة القطاع المصرفي؟

المحلل المالي

بعد عرض «الأنباء» تحليلا خاصا أمس عن الموجودات السائلة لدى القطاع المصرفي الكويتي وبلوغها 17 مليار دينار كما في نهاية يونيو 2015، نستعرض اليوم توزيع الموجودات السائلة لدى البنوك الكويتية، حيث تشكل السيولة الحالية 29٪ من اجمالي موجودات القطاع المصرفي التي بدورها بلغت رقما قياسيا عند مستوى 57.6 مليار دينار كما في نهاية شهر يونيو 2015.

وتتضمن عناصر السيولة الإجمالية الموجودات التالية: الودائع لدى البنوك الأجنبية والودائع لدى البنك المركزي وودائع متبادلة بين البنوك وسندات البنك المركزي باستحقاق 3 و6 أشهر وأدوات الدين العام التي بدورها تتضمن اذونات الخزانة قصيرة الأجل (استحقاق 3 و6 أشهر) وسندات الخزانة (استحقاق سنة وسنتان وأكثر من سنتين) والنقد المتوافر لدى البنوك. وفيما يلي توزيع سيولة القطاع المصرفي التي سجلت 17 مليار دينار:

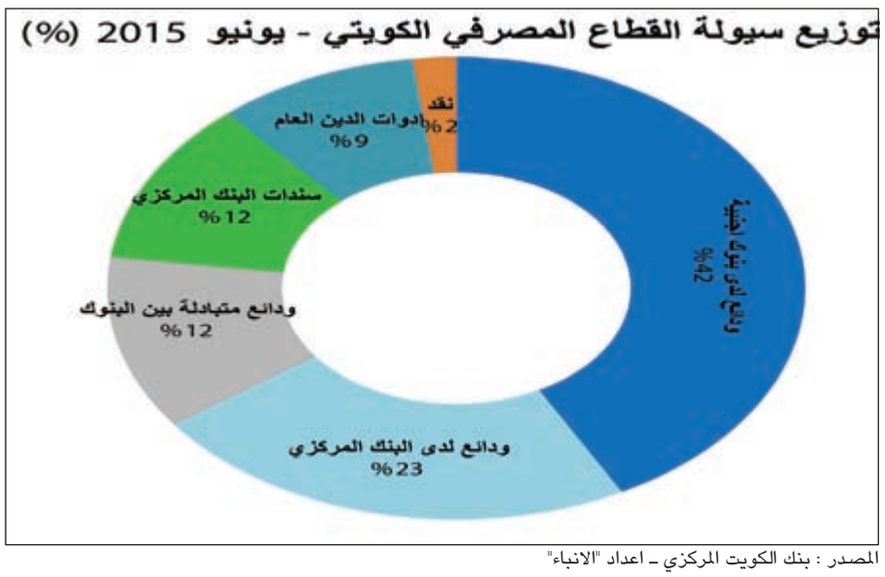

المصدر : بنك الكويت المركزي ـ اعداد "الانباء"

المصدر : بنك الكويت المركزي ـ اعداد "الانباء"

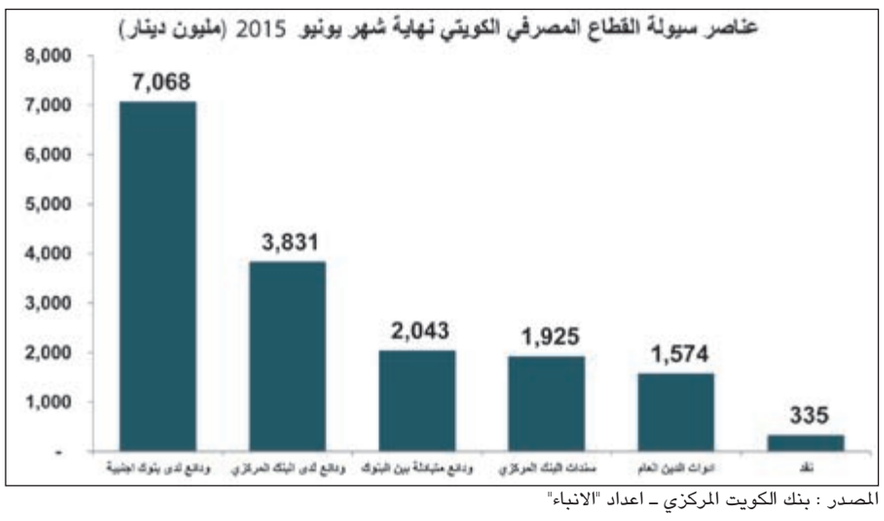

المصدر : بنك الكويت المركزي ـ اعداد "الانباء"

1 تشكل الودائع لدى البنوك الاجنبية نحو 42٪ من الموجودات السائلة للقطاع، حيث بلغت نهاية شهر يونيو 2015 نحو 7,1 مليارات دينار بالمقارنة مع 6,21 مليارات دينار بنهاية عام 2014، كما انها تضاعفت قيمتها وفي نمو سنوي مستمر منذ عام 2009، حيث وصلت نهاية تلك السنة الى أدنى مستوياتها عند 3,6 مليارات دينار نتيجة الأزمة المالية العالمية، ما دفع البنوك الى سحب ودائعها من البنوك الأجنبية نتيجة الهلع في النظام المالي العالمي وتعزيز السيولة المحلية في القطاع المصرفي الكويتي وبالتالي انخفضت خلال عام 2009 بنحو 1,8 مليار دينار عن نهاية عام 2008.

2 تشكل ودائع البنوك الكويتية لدى بنك الكويت المركزي نحو 23٪ من سيولة القطاع، حيث بلغت 3,83 مليارات دينار بنهاية شهر يونيو 2015، وقد شهدت الودائع لدى البنك المركزي منذ عام 2008 نسب نمو مرتفعة جدا نتيجة التوسع في حجم الميزانية العامة المجمعة للقطاع وقاعدة الودائع والسياسة النقدية للبنك المركزي. ارتفعت بأكثر من 7 أضعاف (720٪) من 469 مليون دينار نهاية عام 2008 الى 3,8 مليارات دينار نهاية عام 2014 لتنخفض خلال الأشهر الستة الاولى من عام 2015 بنسبة 0,6٪ وتسجل 3,83 مليارات دينار وبمتوسط نمو سنوي مركب بلغ 38٪.

3 تمثل الودائع المتبادلة بين البنوك الكويتية حصة 12٪ ما يعادل ودائع قيمتها 2,04 مليار دينار وقد ارتفعت بنسبة 165٪ عن مستواها في نهاية عام 2008، حيث بلغت حينها 672 مليون دينار وسجلت متوسط نمو سنوي مركب نسبته 19٪ خلال الفترة من 2008 الى يونيو 2015.

4 بلغت سندات البنك المركزي نحو 1,9 مليار دينار بنهاية يونيو 2015 ما يعادل 12٪ من اجمالي السيولة للقطاع وتضاعفت 4 مرات منذ عام 2008، حيث بلغت 375 مليون دينار نتيجة سياسة بنك الكويت المركزي في سحب السيولة الزائدة في القطاع المصرفي وتوجه البنوك لتوظيف سيولتها في أدوات مالية ذات عائد منخفض وقليلة المخاطر بدل الاقراض للقطاع الخاص.

5 شكلت أدوات الدين العام (اذونات الخزانة وسندات الخزانة التي يصدرها البنك المركزي لحساب وزارة المالية) نحو 1,57 مليار دينار ما يعادل 9٪ من السيولة المتوافرة وتراجعت بنسبة 22٪ منذ نهاية عام 2008، اما النقد المتوافر لدى البنوك الكويتية فقد بلغ 335 مليون دينار وشكل 2٪ من سيولة القطاع.

● هذا، وتشير تلك الأرقام الى ان السيولة لدى البنوك الكويتية مرتفعة وتوزيعها متوازن على عناصر السيولة الاساسية وبالتالي قادرة على اقراض الحكومة لتمويل العجز المالي في المدى المتوسط، ويبقى التحدي الأكبر في توظيف جزء من السيولة الزائدة في تمويل المشاريع الاقتصادية والإنمائية والمشاريع المتعلقة بالقطاع الخاص في ظل السياسات الائتمانية المتحفظة للبنوك، حيث العائد اعلى من اسعار الفائدة على السندات الحكومية. اما في المدى البعيد، فإذا استمرت اسعار النفط ضعيفة وانخفضت ايرادات النفط ولم تنجح سياسة التنويع في هيكل الاقتصاد الكويتي وتعزيز الايرادات من غير النفط مع بقاء المصروفات الجارية مرتفعة، فسيحتم على المالية العامة البحث عن أدوات تمويل اخرى خارج إطار القطاع المصرفي الكويتي.

ودائع البنوك الأجنبية تشكل 42٪ من الموجودات السائلة للقطاع

سندات «المركزي» تضاعفت 4 مرات ببلوغها 1,9 مليار دينار

ارتفاع قياسي بـ 165٪ في الودائع المتبادلة بين البنوك ببلوغها ملياري دينار

المصارف مطالبة بتعديل إستراتيجياتها وأنماط نشاطاتها

فيتش: البنوك التجارية أمام تحدي متطلبات رأس المال وتوليد العوائد

محمود عيسى

قالت وكالة فيتش ان تزايد المتطلبات التشريعية المتعلقة برأس المال والسيولة والهياكل التنظيمية تدفع المصارف التجارية العالمية الشاملة الـ12 الى تعديل استراتيجياتها على نحو يضمن لها استمرار قدرتها على توليد العوائد المعدلة لمواجهة المخاطر، مشيرة الى ان هذه التطورات فرضت على بعض هذه البنوك اعادة النظر في انماط نشاطاتها الاستراتيجية ومنها بصورة ملحوظة بعض المجموعات المصرفية الاوروبية.

وقالت الوكالة ان احدث مراجعاتها للتحديات التي تواجهها بعض المجموعات المصرفية العالمية تتركز على تحديد انماط ونماذج نشاطاتها المدرة للارباح، مضيفة انها تستشف احدى المزايا المتاحة لتلك المجموعات التي تستطيع اداراتها ان تكرس معظم وقتها لنشاطاتها مقارنة بتلك التي تجد نفسها ملزمة باستخدام مصادرها المالية المخصصة للادارة من اجل جعل استراتيجياتها منسجمة ومتناغمة مع المتطلبات الجديدة.

وضع أفضل

وقالت فيتش ان المجموعات المصرفية الاميركية الخمس الكبرى من هذه الفئة – وهي جيه بي مورغان تشيس، وسيتي جروب، وبنك اوف اميركا، وغولدمان ساكس ومورغان ستانلي – تعتبر في وضع افضل من نظيراتها المجموعات المصرفية الاوروبية، ويعزى ذلك ايضا الى فرص النمو المستقبلية الاوفر المتاحة امام البنوك الاميركية في اسواقها المحلية.

ومضت الوكالة الى القول ان الضغوط الداعية الى مزيد من الشفافية تؤثر على البنوك التجارية العالمية الشاملة اكثر من غيرها نظرا لحجمها الكبير وعملياتها الدولية. وقد بدأت البنوك بتطبيق بنى تنظيمية قانونية وفقا للمتطلبات الجديدة، وهذه العملية تستغرق من الادارة وقتا كبيرا، الا ان الوكالة تتوقع ان تتمكن البنوك من السيطرة على هذه المتغيرات واجتيازها بنجاح فيما تصبح التوقعات بالاجراءات التنظيمية اكثر وضوحا.

التعليمات الجديدة

وينبغي على البنوك التجارية العالمية الشاملة ان تمتثل للحد الادنى من القواعد المتعلقة بالقدرة على استيعاب الخسائر الكلية كجزء من النظم الجديدة، وتتوقع الوكالة تزايد الشفافية حول المتطلبات النهائية استباقا لاجتماع مجموعة العشرين المقرر عقده في نوفمبر المقبل. وستتركز قواعد القدرة على امتصاص الخسائر بالنسبة للبنوك الاميركية والسويسرية والبريطانية العالمية الشاملة حول ضبط البنى الهيكلية للشركات، وفي حين تتوقع الوكالة ان يتمكن بنك دوتشيه الالماني من الامتثال للمتطلبات من خلال تحويل الديون الممتازة الى التزامات ممتازة اخرى في انتظار تغيير القوانين الوطنية.

معايير القدرة

اما الترتيبات بالنسبة للمصرفين الفرنسيين من هذه الفئة وهما بي ان بي باريبا وسوسيته جنرال فهي اقل وضوحا حيث لم يتم اتخاذ قرار نهائي حول الكيفية التي يعتزم المصرفان اتباعها لتحقيق معايير القدرة على امتصاص الخسائر الكلية.

في الوقت ذاته تتوقع الوكالة تغييرات اقل بالنسبة لنماذج النشاطات المصرفية لدى البنوك الاميركية التجارية العالمية الشاملة، وكذلك بالنسبة لتغيير لنظامها وكيانيها القانوني حيث انها تعمل تحت مظلة الشركات القابضة التي تجعل مسألة اتخاذ القرارات اسهل، كما انها نجحت في ترشيد نظمها وكياناتها القانونية خلال السنوات الاخيرة.

تطويع الاستراتيجيات

اما بالنسبة للبنوك الاوروبية التي لديها نشاطات امتياز اصغر في الاسواق المالية الاميركية الاوسع نطاقا، فانها ستكون بحاجة الى تطويع استراتيجياتها لتحسين الربحية في نشاط الاوراق المالية، وقد حقق بنك يو بي اس السويسري التخفيض الاكبر في نشاطاته في اسواق رأس المال في الاونة الاخيرة، وتشير التغييرات في الادارات العليا في بنوك باركليز وكريدي سويس ودوتشيه بنك في عام 2015 الى التحديات في مواجهة وتطبيق الخطط الاستراتيجية بالكامل للبنوك العالمية التجارية الشاملة في بيئة تشريعية متطورة.

فرص النمو المستقبلية متاحة بصورة أوفر للبنوك الأميركية منها للأوروبية